مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
تعليقات

مأزق الانتخابات التشريعية الفرنسية وسيناريوهات الحكم المحتملة

د. محمد السبيطلي

ذو القعدة ١٤٤٣هـ - يونيو ٢٠٢٢م

تتردد كثيرًا في الوقت الحاضر عبارةٌ على لسان سياسيين ومتخصصين وإعلاميين، مفادها أن فرنسا – عقب صدور نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة – أصبح يتعذر حكمها (Ungovernable)؛ ذلك أن هذا الاستحقاق الانتخابي، الذي دارت الجولة الثانية منه يوم الأحد ١٩ يونيو/ حزيران، لم يسفر عن أغلبية برلمانية يمكنها تشكيل حكومة، وتنال ثقة المجلس الوطني، على الرغم من وجود أكثرية نالها تحالف «معًا»، الذي تجمع حول حزب الرئيس إيمانويل ماكرون، الذي أطلق عليه «حزب النهضة»، بعد أن كان يُسمى حزب «الجمهورية إلى الأمام»؛ إذا يمكن القول؛ أن نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة، وضعت فرنسا أمام أزمة حُكم أكيدة، وهو أمر أكدته كل الأطراف السياسية الفرنسية، بمن فيها رئيس الجمهورية إيمانويل ماكرون نفسه؛ وهنا يبرز السؤال: كيف ستواجه الطبقة السياسية الفرنسية هذه الأزمة؟ وما الحلول الممكنة والمتوقعة للخروج منها؟

يضم التحالف الرئاسي أربعة أحزاب، تُصنف: وسطية، ويمينية، وجمهورية، وشعبوية، وأهمها حزب النهضة[١] (La Renaissance)، والحركة الديمقراطية[٢] (Mouvement Democrate: MoDem)، وحزب آفاق (Horizons)[٣]، والحزب الراديكالي (LeParti radical). إلا أن عدد المقاعد التي حصدها تحالف «معًا» وهو ٢٤٥ مقعدا من عدد إجمالي مقاعد البرلمان، التي تبلغ ٥٧٧ مقعدًا، لا تكفي للحصول على الغالبية المطلقة، والتي عددها ٢٨٩ مقعدا[٤]. وهي وضعية وصفتها رئيسة الوزراء الفرنسية الحالية «إليزابيث بورن» بالخطيرة، وتوقعت تشكيل «غالبية عمل» في المجلس الجديد[٥].

أفرزت الانتخابات التشريعية في دورتها الثانية مشهدًا سياسيًا، تميز بتحقيق اليسار فوزًا كبيرًا بالمقارنة بما كان عليه في الانتخابات السابقة، لكنه فوز لا يسمح له بالحصول على غالبية تمنحه إمكانية تشكيل حكومة؛ إذ حصل «الاتحاد الشعبي الجديد»[٦]، والذي يترأسه جان لوك ميلونشون، على ١٣١ مقعدا، وهي حصيلة تجعل من هذا التكتل جبهة معارضة قوية، لأنها الأكبر عدديا من غيرها من أحزاب أو تكتلات المعارضة في البرلمان الجديد. إلا أن اليسار اليوم في وضع مشتت، وسيبقى كذلك، والتحالف كان خيارًا ظرفيًا وليس استراتيجيًا؛ لذلك تتجه مكوناته نحو تشكيل كتل برلمانية مستقلة عن بعضها، وقد تتجمع هذه المكونات في بعض المناسبات، التي تتطلب موقفًا موحدًا حول بعض القضايا أو المواقف تجاه الحكومة، أو بمناسبة مشاريع تشريعية أو نصوص، إلا أنها عمليًا، لن تبقى متجمعة ومنسجمة تحت مسمى «الاتحاد الشعبي الجديد».

لقد كانت وراء تشكل هذا الاتحاد، الذي تم على عُجالة، مهمّة انتخابية، ثم انتهت؛ فالتوزع إلى كتل يسارية مستقلة عن بعضها، ليس برأي زعيم حزب «فرنسا الأبية» جان لوك ميلونشون، ولكنه رأي بقية المكونات اليسارية، علمًا أن اليسار يمكن أن يتوسع، ويضم عددًا آخر من النواب اليساريين (وعددهم ٢٢)، ويصنفون عادةً تحت مسمى «تيارات اليسار» (Devers gauche – Various Left). وكان يتوقع انضمامهم للتجمع اليساري الذي يمثله «الاتحاد الشعبي الجديد» في كتلة برلمانية واحدة، وتكون كتلة حزب «فرنسا الأبية» ثاني أكبر كتلة معارضة في المجلس، باعتبار حصولها على ٧٢ مقعدًا، وتأتي في الترتيب بعد كتلة حزب اليمين المتطرف «الجبهة الوطنية». ومهما يكون من أمر الاختلافات السياسية والأيديلوجية التي تشق اليسار، فسيظل هذا العدد الكبير من نوابه يمثلون عقبة مهمة أمام أية حكومة للتحالف الرئاسي، إلا أن يكونوا جزءا منها، وهو أمر غير مرجح. تمثلت السمة الثانية للبرلمان الفرنسي الجديد–في الاختراق الذي حققه أقصى اليمين؛ أي الجبهة الوطنية بقيادة «مارين لوبان»، والذي حصد ٨٩ مقعدًا. وهو إنجاز تاريخي لهذا الحزب، الذي لم يكن له في المجلس المنبثق عن تشريعيات عام ٢٠١٧م، سوى ٨ مقاعد فقط[٧]. وتبعًا لذلك، فستكون أهم كتلة معارضة في البرلمان الجديد، تابعة لحزب الجبهة الوطنية، في حال تشتت اليسار إلى كتل مستقلة عن بعضها، إلا أن الحزب يتجه الآن نحو التحول إلى العمل داخل مؤسسات الدولة، والخروج من وضع التهميش الذي كان عليه منذ تأسيسه، وتطالب زعيمته اليوم بالمواقع والمناصب، التي تُسند عادةً لأكبر كتلة معارضة في البرلمان، مثل: رئاسة اللجنة المالية، ونيابة رئيس المجلس...

وفي مثل هذا الوضع البرلماني المشتت، مع استقطابات يسارية ويمينية متطرفة مهمة، تبقى خيارات الرئيس محدودة للغاية، وقد يجد نفسه في مأزق سياسي، ومعضلة حكم فريدة من نوعها في تاريخ الجمهورية الفرنسية الخامسة. فماهي الاحتمالات والآفاق التي يمكن أن يتجه نحوها الرئيس إيمانويل ماكرون؟

السيناريوهات المحتملة

من خلال العرض السابق؛ يمكن توقع عدد من السيناريوهات المحتملة، وذلك على النحو الآتي:

السيناريو الأول:

حكومة وحدة وطنية، تجمع بين أكبر عدد من الأحزاب السياسية، وتنال ثقة أكبر عدد من الكتل البرلمانية، وتكون مثل هذه الحكومة، بصورة أو بأخرى، امتدادًا للجبهة الجمهورية، التي تكونت في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، والتي صوتت لصالح المرشح إيمانويل ماكرون، لمنع وصول مرشحة اليمين المتطرف مارين لوبين، زعيمة حزب الجبهة الوطنية، إلى مقعد الرئاسة. وهي إمكانية لا يبدو لها حظوظ كبيرة في الوقت الحاضر، باعتبار الاختلاف الكبير في البرامج، واستحالة الجمع بين الأضداد السياسيين، وخاصة اليسار والشعوبيين... ولكن أيضا باعتبار أنها حدثت في السابق لمواجهة مخاطر تهدد البلد وليس بسبب أزمة سياسية أفرزتها انتخابات تشريعية.

السيناريو الثاني:

حكومة التحالفات المؤقتة، وهي إمكانية واردة، وقد تكون مريحة للأكثرية الرئاسية الحاكمة، وتتمثل في صفقات سياسية، تتم في كل مناسبة يتطلب فيها الأمر التصويت، وتمرير المشاريع أو التشريعات. وهذا يتطلب التوجه في كل مناسبة لأقرب طرف سياسي برلماني يمكن التفاهم معه، وعقد توافقات آنية، تنتهي بانتهاء عملية تمرير مشاريع قوانين أو نصوص معيّنة، وقد تكون كتلة الجمهوريين قريبة من هذا الخيار، وعدد نوابها ٦٤ نائبا[٨]. وهو خيار ذكره الرئيس ماكرون في خطابه يوم ٢٢ جون، في تعليقه على الأزمة المترتبة على فقدان الأغلبية الرئاسية للغالبية البرلمانية في الوقت الحالي[٩].

السيناريو الثالث:

تشكيل حكومة يشترك فيها تحالف الأكثرية الرئاسية «معاً»، مع أقصى اليمين، وتنال ثقة نواب حزب «الجبهة الوطنية» (٨٩ مقعدًا)، والتحالف الرئاسي (٢٤٥ مقعدًا)، فيكون المجموع (٣٣٤ نائبا)، مما يعطي أغلبية مريحة عدديًا، ولكنها شبه مستحيلة، ومحرجة سياسيًا للرئيس وأتباعه، رغم وجود بعض التقارب الأيديولوجي والسياسي النسبي، تجاه بعض القضايا والمسائل المطروحة أمام المجتمع الفرنسي. ولعل تصريحات بعض رموز الحزب اليميني، لا تستبعد مثل هذه الفرضية، لكن الرفض سيكون من الجهة الأخرى، وهي الأقوى، أي التحالف الرئاسي.

السيناريو الرابع:

حكومة تحالف موسّع : وهو الأقرب للواقع، وهو تشكيل حكومة يمين معتدل، أو يمين وسط، تجمع بين التحالف الرئاسي والجمهوريين، على أساس برنامج محدد، يتم التفاوض حوله مسبقًا، باعتبار أن أية صيغة تعاون بين الطرفين في البرلمان، يمكن أن توفر العدد المطلوب من النواب، لتكوين أغلبية حكم مريحة، تكون في حدود ٣٠٩ نواب، خاصةً أن بعض وجوه الحزب الجمهوري أدلوا بتصريحات في هذا الاتجاه، لكنهم يرفضون التحالفات أو التقارب المؤقت، لكن إلى الآن، ليس هناك توجه رسمي في هذا الاتجاه. وقد تكون من مصلحة ورأي بعض الجمهوريين - سياسيًا - فشل حكومة ماكرون، والاتجاه نحو انتخابات سابقة لأوانها، بعد سنة من تشكلها، لكن بعض الشخصيات الجمهورية قد تقترب من الأكثرية الرئاسية، وتتمرد على حزبها بصورة شخصية. حكومة التحالف الموسع وردت على لسان الرئيس إمينويل ماكرون في كلمته التي ألقاها يوم ٢٢ جون الجاري[١٠].

السيناريو الخامس:

اللجوء إلى انتخابات سابقة لأوانها؛ ففي حال وجدت حكومة الرئيس نفسها في مأزق سياسي، وأعيق عملها، وعجزت عن إيجاد التحالفات اللازمة؛ فقد يضطر الرئيس إلى حل البرلمان، والدعوة لانتخابات جديدة في حدود سنة واحدة من الآن، وهذا ما تسمح به «المادة ١٢» من دستور الجمهورية الخامسة[١١]. والواضح اليوم أن الحكومة الحالية مرشة للرحيل، وخاصةً الوزيرة الأولى إليزابيث بورن. رغم أن الرئيس ماكرون رفض استقالتها وكلفها بمواصلة تراس الحكومة[١٢].

وبالرغم من أن السياسة الخارجية والدفاع - في ظل الجمهورية الفرنسية الخامسة ودستورها – تبقى من اختصاصات الرئاسة، وتجعل من وزيري الدفاع والخارجية مجرد منفذين للخيارات الرئاسية الكبرى، وبالتالي تكون مهام التشكيل الحكومي داخلية بالأساس. ومهما يكن من أمر التحالفات، فالأكيد أنها ستؤثر على الخيارات والبرامج الحكومية المقبلة، وتنعكس بالضرورة على السياسات الخارجية، والمواقف الفرنسية تجاه القضايا الدولية والإقليمية، وربما تضعف موقع وموقف فرنسا على الساحة العالمي، لكن نتائج الانتخابات التشريعية هذه، تضعف من مكانة ودور الرئيس، مما قد تكون له تداعيات على خيارات الرئيس ماكرون، رغم ما حقق من نتائج جيدة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

(١) **حزب النهضة:** كان يُسمى سابقا «الجمهورية إلى الأمام» (LRM La Republique en Marche:). وهو حزب شعبوي، أسسه إيمانويل ماكرون سنة ٢٠١٦م. يُصنف سياسيًا بأنه تجمع لليسار الوسطي، واليمين الوسطي. حصل في الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠١٧م على أغلبية تُقدر بـحوالي ٣٠٨ مقعد بالبرلمان الفرنسي. لمزيد من المعلومات: موقع وزارة الداخلية الفرنسية. نتائج الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠١٧م،

Ministère Français de L'intérieur, "Résultats des Élections Législatives 2017," *Ministère Français de L'intérieur*, June 11-18, 2018,
https://www.interieur.gouv.fr/Elections/Les-resultats/Legislatives/elecresult__legislatives-2017/(path)/legislatives-2017/FE.html.

(٢) **الحركة الديمقراطية:** يُرمز لها عادة بـ (MODem). تأسس الحزب عام ٢٠٠٧م، وهو وريث الحزب العريق» الاتحاد من أجل ديمقراطية فرنسية» (UDF)، يُصنف عادةً بالحزب الوسطي الذي يتحالف عادة مع اليمين الجمهوري المعتدل والديغوليين. حصد في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٧م حوالي ٤٢ مقعدًا. واقترب من حزب إيمانويل ماكرون لينضم تدريجيًا معه في تحالف رئاسي بزعامة هذا الأخير. ويُعد الآن الحزب الثاني في التحالف الرئاسي «معاً» (Ensemble).
لمزيد من المعلومات:
Ministère Français de L'intérieur, "Résultats des Élections Législatives 2017".

(٣) **حزب آفاق:** تأسس عام ٢٠٢١م، ويتموقع سياسيًا في وسط اليمين. ويمكن تصنيفه أيديولوجيا باليمين الليبرالي. حصل في الانتخابات التشريعية الأخيرة على ٢٦ مقعداً.

لمزيد من المعلومات:
"Législatives 2022: Voici les Résultats Définitifs et la Composition de la Nouvelle Assemblée Nationale," *Franceinfo*, June 20, 2022,
https://www.francetvinfo.fr/elections/legislatives/infographie-legislatives-2022-voici-les-resultats-definitifs-et-la-composition-de-la-nouvelle-assemblee-nationale_5209300.html.

(٤) توزيع مقاعد أحزاب التآلف الرئاسي في الانتخابات الرئاسية الأخيرة كالتالي: حزب النهضة: ١٧٠ مقعدا، الحركة الديمقراطية: ٧٦ مقعدا. حزب آفاق: ٢٦ مقعدا. الحزب الراديكالي: ٣ مقاعد.
لمزيد من المعلومات:
"Législatives 2022: Voici les Résultats Définitifs et la Composition de la Nouvelle Assemblée Nationale," *Franceinfo.*

(٥) تصريحات نقلتها وسائل إعلام فرنسية.
Idèr Nabili, "Législatives 2022: Elisabeth Borne voit "un risque pour notre pays" après l'absence de majorité absolue," *TFI Info*, June 19, 2022,
https://www.tf1info.fr/politique/resultats-elections-legislatives-2022-elisabeth-borne-voit-un-risque-pour-notre-pays-apres-l-absence-de-majorite-absolue-2223695.html.

(٦) يتكون الاتحاد الشعبي الجديد، ويرمز له بـ (NUPES) من الأحزاب التالية: فرنسا الأبية، وحزب أنصار البيئة، والحزب الاشتراكي الفرنسي، والحزب الشيوعي الفرنسي.

(7) Ministère Français de L'intérieur, "Résultats des Élections Législatives 2017".

(٨) تحالف الجمهوريين مع حزب الديمقراطيين والمستقلين (LR-UDI) حصل على ٦٤ مقعدا في الانتخابات الأخيرة. وتوجد بداخلهم تجاذبات حول إمكانية العمل مع التحالف الرئاسي، مما يوحي بأن بعض النواب قد يقترب من تحالف «معاً» ويساعد في حصوله على أغلبية برلمانية.
Ministère Français de L'intérieur, "Résultats des Élections Législatives 2017".
"Législatives 2022: Voici les Résultats Définitifs et la Composition de la Nouvelle Assemblée Nationale," *Franceinfo*.

(9) "Emmanuel Macron Appelle Les Groupes Politiques à Dire "Jusqu'où Ils Sont Prêts à Aller"," *France 24*, June 22, 2022, https://www.france24.com/fr/france/20220622-en-direct-emmanuel-macron-s-exprime-sur-la-crise-nee-du-vote-sanction-aux-législatives?ref=fb_i.

(10) "Emmanuel Macron Appelle Les Groupes Politiques à Dire "Jusqu'où Ils Sont Prêts à Aller"".

(١١) تنص المادة ١٢ من دستور جمهورية الجمهورية الخامسة ١٩٥٨: تنص على إمكانية حل البرلمان بعد استشارة الوزير الأول، ورؤساء المجالس.
لمزيد من المعلومات:
Assemblée Nationale Fracaise, *Constitution de la République Française* (Paris: l'Assemblée Nationale, 1958-2015), https://www.assemblee-nationale.fr/connaissance/constitution.asp#titre_5.

(12)"Emmanuel Macron Appelle Les Groupes Politiques à Dire "Jusqu'où Ils Sont Prêts à Aller"".